مآلات أزمة سد النهضة والسيناريوهات المحتملة للحل(الجزء الثاني)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 41

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: السبت 28 يوليو 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

تناول التقرير في الجزء الأول ضبط تعريفات ومفاهيم المصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتوضيح دلالاتها، مثل تعريفات المياه والنهر وسد والنهصة وغيرها، ويركز الجزء الثاني من التقرير على الأهمية الاقتصادية لنهر النيل وأهداف ودوافع مشروع سد النهضة وما ترتب عليه من الصراع بين الدول المشاطئة للنهر.

الأهمية الاقتصادية لنهر النيل:

في الواقع يشكل النيل أهمية كبرى في اقتصاديات دول حوض النيل، خاصة في مجالات الزراعة والصيد والنقل والسياحة وغيرها، ففي مجال الزراعة مثلاً يعتمد المزارعون في هذه الدول على مياه النيل من أجل ري محاصيلهم الزراعية.

هذا وتزداد أهمية المياه يوماً بعد آخر مع زيادة متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي الذي فتح أفاقاً جديدة في مجالات استخدام مياه الأنهار في غير شؤون الصيد والزراعة والملاحة.

ولهذا فإن للمياه دور بالغ الأهمية في العالم اليوم، حيث أصحت من أهم القضايا وأكثرها تأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة[1].

ومن كل المعطيات أعلاه، يبدو جلياً أن من يسيطر على المياه بات يستحوذ على الحياة البشرية ويهدد وجودها، مما قد يحدد بشكل كبير تطور النزاعات والصراعات الدولية والإقليمية ومآلاتها المستقبلية.

مشروع سد النهضة.. الأهداف والدوافع:

○ نشأة فكرة المشروع وتطورها:

كما سبقت الإشارة في المقدمة فإن مشروع سد النهضة أو سد الألفية الكبير كما يطلق عليه الإثيوبيون، هو مشروع قومي متعدد الأغراض، بدأت الحكومة الإثيوبية بإنشائه منذ 15 أبريل

---

[1] هالة صلاح، المصدر السابق.

عام 2011م،على مجرى نهر النيل الأزرق في إقليم بنيشنغول وبالقرب من الحدود الإثيوبية . السودانية.

ولم تكن فكرة إنشاء سد النهضة جديدة، بل تعود جذورها إلى حقبة الخمسينات من القرن العشرين، وقد كان تم تحديد الموقع النهائي لبناء المشروع في الفترة ما بين عامي 1956م . 1964م، وذلك خلال عملية مسح للنيل الأزرق أجريت بواسطة مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح.

لكن تنفيذ المشروع واجه الكثير من الصعوبات نتيجة لعوامل جيولوجية وجغرافية إضافة إلى أخرى سياسية واقتصادية وأمنية، تسببت في تعليق فكرة المشروع لأكثر من نصف قرن، قبل أن يتم تفعيلها مجدداً بواسطة رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل مليس زيناوي، حيث قامت الحكومة بإجراء عملية مسح للموقع في أكتوبر عام 2009م . استمرت حتى أغسطس 2010م، وبعدها بشهر واحد أعلنت الحكومة الانتهاء من تصميم السد[1].

وفي مارس 2011م، أعلن رسمياً عن المشروع، وتم منح عقد قيمته 4.8 مليار دولار لشركة ساليني الإيطالية لتنفيذ بناء المشروع، وبعدها بيوم واحد وضع الراحل مليس زيناوي حجر الأساس للسد، وبدورها أعاد مجلس الوزراء الإثيوبي تسمية السد بسد النهضة الإثيوبي الكبير.

ومن جهة أخرى أعلنت الحكومة الإثيوبية في مايو 2011م، عن استعدادها للتشاور مع مصر والسودان بشأن مخططات السد ومدى تأثيره على دول المصب.

ويتم تمويل المشروع من السندات الحكومية والتبرعات الخاصة، وكان من المقرر أن يكتمل بناء السد في يونيو 2017م، لكن ذلك لم يتحقق فعلا وما زالت أعمال البناء تجرى حتى بعد عام من ذلك التاريخ.

---

[1] تيسفايجبرو، ترجمة عبد الله، نشأة وتطور فكرة مشروع سد النهضة الكبير.

- **الأهمية الاقتصادية للمشروع:**

ترى إثيوبيا بأن هناك فوائد كبيرة لبناء سد النهضة، خاصة وأن هذا المشروع سوف يوفر لها إنتاج طاقة كهرومائية نظيفه تغطي حاجتها المتزايدة للطاقة، مما ينعكس إيجاباً على التنمية المستدامة وزيادة النمو الاقتصادي في البلاد.

سد النهضة.. والصراع على مياه النيل

من حقائق التاريخ أن إثيوبيا ومصر ظلتا متعارضين في أغلب فترات تاريخهما الحديث، وتعد الاتفاقيات حول مياه النيل مركز الجدل والخلاف بين البلدين، وكما سبقت الإشارة فإن أغلب تلك الاتفاقيات كانت الأداة التي استخدمتها بريطانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين لإدارة العلاقات بين مستعمرتيها في مصر والسودان، لكن إثيوبيا لم تكن مستعمرة في تلك الحقبة، ولذلك تفاوضت مع الحكومة البريطانية لكنها لم تصل إلى اتفاق حول تنظيم استخدام مياه النيل، لذا عادة ما تعارض إثيوبيا الإطار القانوني والسياسي لتلك الاتفاقيات بحجة أنها لم تكن طرفاً فيها[1].

ثم جاءت اتفاقية القاهرة التي تم توقيعها سريعاً عقب استقلال السودان عام 1956م، لتجسد بداية التاريخ الحديث لعلاقات دول حوض النيل، لكن مرة أخرى لم تشمل هذه الاتفاقية باقي دول حوض النيل وفي مقدمتها إثيوبيا، وللأسباب ذاتها تعارض أديس أبابا هذه الاتفاقية [2].

ومع التوجهات القومية العربية التي تبناها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، دخلت العلاقات المصرية الإثيوبية منعطفاً تاريخياً أكثر تشدداً، خاصة فيما يتعلق بتأمين مياه حوض

---

[1] مصر وإثيوبيا .. صراع تاريخي مستمر على الماء النفيس، ستراتفور . ترجمة: محمد الصباغ.

[2] سد النهضة الإثيوبي وأثره على السودان ومصر، ندوة سياسية نظمتها جامعة أفريقيا العالمية، مجلة سد مروي، العدد 98، الخرطوم، نوفمبر 2012م.

النيل، وكان النظام الملكي في أديس أبابا قد اعتبر تلك التوجهات تهديداً خطيراً لاستقرار حكمه، ولذلك قطع علاقات التعاون مع الرئيس عبد الناصر، مما أجبر مصر على البحث في وسائل أخرى لحماية نفوذها في منطقة النيل الأزرق.

وربما لا تفوتنا الإشارة إلى تأثيرات الحرب الباردة وانعكاساتها السالبة على تأجيج التوتر للعلاقات المصرية الإثيوبية خلال تلك الحقبة التاريخية، حيث كانت القارة الإفريقية بما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة معتركاً للتنافس بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي[1].

وقد شهدت بداية حقبة السبعينات من القرن العشرين تراجعاً نسبياً في حدة الخلافات المصرية الإثيوبية حول مياه النيل، نتيجة للتحولات الكبرى في الخارطة السياسية الإثيوبية، المتمثلة في الإطاحة بالنظام الملكي، من قبل مجموعة من ضباط القوات المسلحة التي استولت على الحكم عام 1974م.

وفي تلك الفترة لم يعد عبد الناصر حاكماً لمصر، وقد تغيرت الأولويات السياسية للدولة مع وصول أنور السادات للسلطة، خاصة وأن إثيوبيا لم تعد في وضع يسمح لها بمنافسة مصر، نتيجة للصراعات الداخلية بجانب الحرب الإريترية من أجل الاستقلال، وبالتالي تراجع اهتمامها بقضايا مياه النيل.

ولكن النزاع المصري الإثيوبي، عاد إلى السطح مجدداً بحلول عام 2011م، عندما بدأت إثيوبيا في أنشاء سد النهضة على النيل الأزرق بالقرب من حدودها مع السودان، وتزامن ذلك مع متغيرات سياسية محلية وإقليمية في مصر والمنطقة العربية [2].

---

[1] د. محمود الباشا، السودان ومبدأ أيزنهاور، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية.

[2] المصدر السابق.

المخاوف المصرية:

لقد أثار مشروع سد النهضة مخاوف جدية لدى دول المصب ولدى مصر على وجه الخصوص، ومنذ البداية طالبت القاهرة بضرورة الفحص والتفتيش على تصميم السد وكافة الدراسات المتعلقة بالمشروع، غير أن الجانب الإثيوبي رفض هذا الطلب ما لم تتنازل مصر حق الاعتراض على إعادة توزيع مياه النيل.

وتعتبر مصر ضمن الدول الصحراوية في شمال قارة إفريقيا وليس لها مصدر مائي غير نهر النيل، واحتياجاتها للمياه تتزايد مع تزايد عدد السكان ومع مشاريع التوسيع الأراضي الزراعية، وهي ترى أن مشروع سد النهضة، سيقلص حصتها من مياه النيل بنسبة تصل إلى 15 مليار متر مكعب سنوياً، مما يسبب في تخفيض الطاقة الكهرومائية المنتجة من السد العالي بنسبة تصل إلى 20 بالمئة، فضلاً عن تقليص الرقعة الزراعية بمعدل مليون ونصف فدان[1].

[1] عبد الله الفاتح، المصدر السابق.